



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/43/451  
S/19996  
7 July 1988  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

## مجلس الأمن



## الجمعية العامة

### مجلس الأمن

السنة الثالثة والأربعون

### الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعون

البندود ٧٢ و ١٣٠ و ١٣٤ و ١٣٧ من

\* القائمة الأولية

استعراض تنفيذ الإعلان الخامس بتعزيز

### الأمن الدولي

تسوية المنازعات بين الدول

### بالوسائل السلمية

تقرير اللجنة المختصة لموضوع صياغة

اتفاقية دولية لحظر تجنييد المرتزقة

واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم

تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

رماالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ وموجهة

إلى الأمين العام من الممثل الدائم لافغانستان

لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بيانا صادرا عن السيد عبد الوكيل ، وزير خارجية جمهورية أفغانستان ، موجها إلى الدورة المشتركة للبرلمان الأفغاني .

كما يشرفني أن أرجو منكم تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البندود ٧٢ و ١٣٠ و ١٣٤ و ١٣٧ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) شاه محمد دوست

السفير

الممثل الدائم

• A/43/50

\*

.../...

ج ٨٦ - 88 - 17630

## المرفق

البيان الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ عن  
وزير خارجية أفغانستان والموجه إلى الدورة  
المشتركة للبرلمان الأفغاني

كما تعلمون أيها النواب الموقرون ، فإن توقيع اتفاقيات جنيف كان يمثل اختباراً هاماً للدبلوماسية الجديدة على الصعيد الدولي ؛ وهو عمل تم إنجازه بجهود ضخمة بذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص .

ومن الجدير بالذكر أنه في الوقت الذي كانت تُبذل فيه جهود دولية واسعة النطاق لدفع المحادثات إلى طريق مسدود والحلولة دون التوصل في إطارها إلى اتفاق نهائى ، كانت تُبذل جهود مستمرة رامية إلى عزل أفغانستان داخل الساحة الدولية . فقد مورست مغوط سياسية ودعائية شديدة لإبقاء عدد كبير من البلدان في موقف المتفرج ، على الأقل ، ولتكثيف الحرب والتدخل في شكل كفاح عسكري ونفسي متكرر منظم دولياً .

وكان من المتعين السعي نحو إيجاد سبل لإنقاذ أفغانستان من مثل هذا الموقف .

وقد صاحت سيادة المصالحة الوطنية عملية السلم في جنيف . ذلك أنها دفعت بعملية جنيف تجاه الهدف الرئيسي ؛ ألا وهو وقف التدخل من الخارج .

وإنتي متأكد من أنكم ملمون بمحتويات المكتوب التي وقعت في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ودخلت حيز التنفيذ في ١٥ أيار/مايو . وأؤود أن أؤكد على أنه عقب إبرام اتفاقيات جنيف ، بربّ موقف جديد .

فقد قوبلت هذه الاتفاقيات من شتى التجمعات الدولية ، مثل اجتماع مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز في هافانا ، ودورة الجمعية العامة الامتناثية الثالثة المكرمة لمنع السلاح ، بالتأييد والترحاب .

والمعاذب التي تواجهها اليوم ليست تأشئة عن انعدام الحمام أو عن انعدام ثقة المجتمع الدولي فينا ، وإنما هي نتيجة للتدخل المستمر من الخارج .

ومما يؤسف له أن السلطات الباكستانية ، التي أطاحت بحكومة السيد جونيجرو وأصبحت لها الآن اليد العليا في توجيه السياسة الخارجية لذلك البلد ، تعتمد القيام بلعبة خطرة لن تستطيع بالتأكيد السيطرة عليها . إذ أنها ساعية إلى تشويه نتائج سنتين من الجهد الدولي ، وهدم مستقبل آمال الجماهير الفقيرة من شعوب العالم ، وهي آمال أحياناً على المعهود الدولي إبرام اتفاقات جنيف .

وتشير تقديراتنا إلى أنه خلال فترة الشهر ونصف الشهر التي انقضت منذ إبرام اتفاقات جنيف ، فإنه لم تبدى من الجانب الباكستاني أية دلائل على استعداده لتنفيذ هذه الاتفاques . فالاقوال والأفعال في إسلام آباد تسير على نفس الخطى التي كانت تسير عليها قبيل توقيع الاتفاques .

فمن ناحية ، هناك أفغانستان والاتحاد السوفياتي ، اللذان يفيان بالتزاماتها امتناعاً لاتفاques جنيف ؛ ومن ناحية أخرى ، هناك باكستان التي تتجاهل هذه الاتفاques بأشد الصور . ومثل هذا الموقف يعد سبباً لانعدام الثقة ووهنها . فالعالم أجمع يشهد انتهاكات باكستان السافرة .

وفي محاولة منها لتحقيق توازن ، بحيث يلتزم الجانب الآخر أيضاً بالاتفاques ، أشرنا مراراً إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الخميدة الموفدة إلى أفغانستان وبباكستان اعتباراً من ١٦ أيار/مايو ، وهو اليوم التالي لتاريخ دخول الاتفاques حيز التنفيذ ، وحتى الآن ، حيث قدمت ٢٢ رسالة عن ٣٢٢ حالة من بين ٤٣٧ حالة من حالات الانتهاك إلى باكستان عن طريق بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الخميدة ، وذلك لعرضها على قيادة ذلك البلد .

ومن الجلي أنه على الرغم من أن أفغانستان تستخدم جميع الأسلوب المنشورة لتنفيذ الاتفاques وإقرار السلام ، فإن الجانب الباكستاني يتصرف كما لو أنه لا يتحمل أية مسؤولية تجاه الوثائق التي وقعتها .

فالجانب الآخر يتصرف كما لو أن اتفاques جنيف لم توقع إلا لفرض عودة فرقـة الجنود السوفيات المحدودة . لذلك ، فإنه يرتكب انتهاكاً مارحاً لجميع الفقرات الـ ١٣ الواردة تحت المادة الثانية من المـك الأول ، في حين أن التوصل إلى اتفاق بشأن عودة فرقـة الجنود السوفيات المحدودة لم يتم إلا في إطار الالتزامـات المتعلقة بعدم التدخل وبضمانـات عدم تكرارـه .

فمحور الصفة الكاملة الخامسة بالتسوية السياسية يستهدف وضع حد للتدخل في الشؤون الداخلية ، كما أنه يستهدف إيجاد ضمانات قوية بعدم تكراره . وفي إطار هذه التسوية ، تم التعمد بالتزامات قوية بالمراعاة التامة للسيادة ، والامتثال السياسي ، والسلامة الإقليمية ، والأمن ، والحق في اختيار نظام سياسي ، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وعن التدخل المباشر أو غير المباشر ، وعن التخريب السياسي والاقتصادي ، وعن القيام بأي أعمال سرية أو علنية أو غيرها تستهدف زعزعة الاستقرار ، والامتناع عن تنظيم جماعات المخربين أو تدريبهم أو تمويلهم أو تشغيلهم ، وعن إيوائهم في مخيمات أو قواعد ، أو عن تشجيع أنشطتهم السياسية الاستفزازية .

إلا أن مما يؤسف له أن هذه الالتزامات إما قوبلت بالصمت التام من جانب باكستان ، أو أنها استجابت لها بصورة تتم عن روح انعدام المسؤولية ، وبعبارات فجة غير دبلوماسية مليئة بحجج غير مجدية .

ومن ناحية أخرى ، وضع الباكستانيون عقبات كثيرة في سبيل انتشطة بعض المساعي الحميدة التي يتمثل واجبها في فحص الشكاوى في أقصر وقت ممكن .

وحتى الآن ، لم تُتحقق بعض المساعي الحميدة سوى فرصة واحدة للتفتيش في بارا تشينار تحت الإشراف المباشر للضباط الباكستانيين في ظل ظروف مقيدة ومقطوعة . ولم تتفزد البعثة مهامها في القطاع الواقع بين علي مانفال وتيرى مانفال .

وتشير جميع هذه الدلائل إلى أن بعض قادة المعارضة ، المتمتعين بالحرية الكاملة والمحررين من القيود بفضل اتفاقات جنيف ، يحظون بتسامح السلطات الباكستانية . إلا أنهم عاقدون العزم على موافلة الحرب ، في الوقت الذي يجري فيه داخل بلدتهم إعداد جميع إمكانيات إقامة الحكومة الأئتلافية ذات القاعدة العريضة .

ومما يؤسف له أن السلطات الباكستانية تقوم كذلك بنشر روح انعدام المسؤولية هذه . وكثيراً ما أشارنا إلى هذه الحالات لدى الجانب الباكستاني عن طريق لجنة المساعي الحميدة ، وأبرزنا له ضرورة التقيد بالالتزامات .

وحيث أن المبدأ الأساسي للقوانين بين الدول يدعو إلى الامتثال للالتزامات الناشئة عن المعاهدات ، فإننا ننسعى سعياً دؤوباً من أجل حمل السلطات الباكستانية على احترام التزاماتها الناشئة عن المعاهدات .